التقرير ربع السنوي بملخص أعمال لجنة المراجعة المنبثقة من مجلس الإدارة

Suez Canal Bank
بنك قناة السويس

خلال الربع الثاني من عام ٢٠٢٦

التقرير الربع سنوي

بملخص أعمال وتوصيات لجنة المراجعة بالبنك (المنبثقة عن مجلس الإدارة) خلال الربع الثاني من عام ٢٠٢٦

اتساقا مع ما ورد بمضمون المادة (٧) من قواعد قيد واستمرار قيد وشطب الأوراق المالية الصادرة بقرار مجلس إدارة الهيئة العامة لسوق المال (رقم ٣٠) بتاريخ ٢٠٠٢/٦/١٨ وتعديلاتها اللاحقة، من إخطار البورصة والهيئة – بملخص محاضر اجتماعات لجنة المراجعة المقدمة إلى مجلس إدارة البنك – وما تضمنته من مقترحات وتوصيات ورد مجلس الإدارة عليها.

. . . . . .

فقد تناول اجتماع اللجنة – خلال الربع الثاني من عام ٢٠٢٦ – الموضوعات التالية:

☒ **دراسة مشروع القوائم المالية للبنك عن الفترة المالية المنتهية في ٣١ مارس ٢٠٢٦** والمتمثلة في قائمة المركز المالي وكذا قوائم الدخل والدخل الشامل والتغيرات في حقوق الملكية والتدفقات النقدية المتعلقة بها والايضاحات المتممة لتلك القوائم، والمشفوعة بتقرير الفحص المقدم من مراقبي الحسابات في هذا الشأن.

وأحيطت اللجنة علماً بما أوضحه السادة مراقبي الحسابات من أن التقرير المقدم منهم غير متحفظ وأنه لا توجد لديهم ملاحظات بشأن هذه القوائم، مؤكدين للجنة استقلاليتهم التامة في إنجاز مهام أعمالهم.

واتفق رأى اللجنة – في ختام مداولاتها – على إحالة مشروع القوائم المالية للبنك عن الفترة المالية المنتهية في ٣١ مارس ٢٠٢٦ إلى مجلس الإدارة في اجتماعه القادم، مع التوصية باعتمادها.

☒ **استعرضت اللجنة متابعة توصياتها بلجان المراجعة السابقة والتي تم مناقشتها مع مسئولي القطاعات والإدارات المعنية.**

☒ **موقف القضايا المرفوعة من جانب مصرفنا ضد الغير وموقف القضايا المرفوعة من الغير ضد مصرفنا.**

اطلعت اللجنة على التقرير المعد بواسطة قطاع الشئون القانونية بدون تعقيب.

☒ **تحديث ميثاق لجنة المراجعة الداخلية.**

ناقشت اللجنة مشروع تحديث الميثاق حيث اطلعت على ملخص التعديلات التي تمت عليه في ضوء تعليمات البنك المركزي المصدرة حديثا والخاصة بمكافحة الاحتيال ووافقت اللجنة على مشروع تحديث الميثاق واحالته لمجلس الإدارة للاعتماد.

☒ **التقرير الربع سنوي لأعمال لجنة المراجعة عن الربع الأول من عام ٢٠٢٦.**

اطلعت وناقشت اللجنة التقرير المعد بملخص أعمال اللجنة عن الربع الأول من عام ٢٠٢٦ والذي يتم ارساله لكل من هيئة الرقابة المالية والبورصة ووافقت عليه بدون تعديلات مع التوصية بإحالته للعرض على مجلس الإدارة للإحاطة.

☒ **سياسة قطاع الرقابة الداخلية، سياسة الاحتفاظ بالمستندات**

ناقشت اللجنة مشروع السياستين المشار إليها، حيث قام رئيس قطاع الرقابة الداخلية بتقديم شرح لأهداف ومسئوليات القطاع واوجه الاختلاف بين اعمال الرقابة الداخلية والتدقيق الداخلي واوجه التنسيق بين أطراف بيئة الرقابة الداخلية وكذلك توضيح الهدف من اعداد السياستين المعروضتين للموافقة من جانب لجنة المراجعة قبل اعتمادهم من جانب مجلس الإدارة ووافقت اللجنة على مشروع السياستين واحالتهم لمجلس الإدارة للاعتماد.

☒ **نظرت اللجنة الموضوعات الخاصة بقطاع التدقيق الداخلي، والمتمثلة فيما يلي:**

- تقرير نشاط التدقيق الداخلي عن الفترة (يناير – ابريل ٢٠٢٦).

وأحيطت اللجنة علماً بتقدم تنفيذ خطة القطاع عن عام ٢٠٢٦ بشكل منتظم حيث تم عرض المخرجات الآلية للنظام الآلي الجديد لأعمال التدقيق من خلال لوحة المتابعة اللحظية (Realtime Dashboard) فيما يخص أعمال تنفيذ خطة التدقيق الداخلي السنوية وكذلك متابعة تنفيذ الإجراءات التصحيحية المتفق عليها.

- تحديث دليل عمل نشاط التدقيق الداخلي.

ووافقت اللجنة على تحديثات دليل العمل المقدم بدون تعقيب.

- مهام التدقيق غير المخطط له خلال الفترة (Ad-Hoc).

احيطت اللجنة علماً بمهام التدقيق غير المخطط لها والتي تم خلال الفترة السابقة وعددهم ٣ مهام وهم:

- ❖ تقديم ملحق لمذكرة تدوير قروض التجزئة المصرفية مقابل شهادات ادخار بناء على طلب البنك المركزي المصري بتوسيع نطاق الفحص بنسبة ١٠٠٪.
- ❖ حصر كافة المتطلبات الأمنية الواردة بتعليمات البنك المركزي طبقاً لمحضر اجتماع السادة رؤساء قطاعات الأمن بالبنوك مع مسئولي البنك المركزي في ٢٦ يناير ٢٠٢٦ والتحقق مما تم استيفاؤه وما هو قيد التنفيذ.
- ❖ تمرير نموذج استقصاء للأطراف ذات الصلة لعمل تقييم مبدئي لدرجة جاهزية البنك لمقابلة المخاطر المرتبطة بالمتغيرات الجيوسياسية الحالية على إثر الحرب الأمريكية الإيرانية وتأثيراتها المختلفة على كافة الأصعدة وذلك كإجراء أولي يستتبعه أعمال التدقيق على اختبارات التحمل وفقا لتعليمات البنك المركزي المصري الصادرة في مارس ٢٠٢٤ وتزامناً مع إعداد تقرير (ICAAP) والمخطط مراجعة عملية إعداده ضمن خطة التدقيق لعام ٢٠٢٦.

- تعديل خطة التدقيق لعام ٢٠٢٦.

استعرضت اللجنة طلب رئيس قطاع التدقيق الداخلي الموافقة على تعديل خطة التدقيق لعام ٢٠٢٦ باعتماد إضافة مهمة التدقيق على اختبارات التحمل وذلك في إطار المراجعة الدورية للمخاطر المرتبطة بمجتمع التدقيق (Audit Universe)، ووافقت اللجنة على تعديل الخطة.

- لوحة المتابعة اللحظية لتنفيذ الإجراءات التصحيحية (Follow up Dashboard).

احيطت اللجنة بنتائج لوحة المتابعة اللحظية لتنفيذ الإجراءات التصحيحية (Follow up Dashboard)، وفاعليتها التي تمثلت في تفعيل المتابعة الآلية من خلال إرسال تنبيهات آلية للمسئولين عن تنفيذ الإجراءات التصحيحية قبل حلول تاريخ الاستحقاق بشهر مع المتابعة الأسبوعية فضلاً عن متابعة نسب الإنجاز المحققة منذ تاريخ إصدار التقارير، وكذلك آلية التصعيد المطبقة في حال تجاوز التواريخ المستهدفة والتي تستلزم إيضاح كاف للأسباب مع استيفاء موافقة السيد نائب الرئيس التنفيذي والعضو المنتدب لمد أجل الاستحقاق لأول مرة وموافقة السيد الرئيس التنفيذي والعضو المنتدب لثاني مرة مع وضع مؤشر تقييم أداء (KPI) لقياس فاعلية المتابعة بنسبة ١٠٪ لتجاوز التاريخ المستهدف من إجمالي الإجراءات التصحيحية.

- المؤشر العام لجودة تنفيذ مهام التدقيق وفقا لمعايير (IIA).

احيطت اللجنة بالمؤشر العام لجودة تنفيذ مهام التدقيق وفقا لمعايير (IIA) حيث بلغت ٩٢٪ مقابل ٨٩٪ بنهاية عام ٢٠٢٥ وهو ما يمثل "توافق عام" مع المعايير ويعكس تطور كبير في التزام فريق التدقيق بمعايير الجودة، وكذلك تم استعراض نتائج استقصاء تقييم السادة متلقي خدمة التدقيق الداخلي بالبنك والتي تشير إلى ارتفاع المؤشر العام من نسبة ٨٩٪ بنهاية عام ٢٠٢٥ إلى ٩٤٪ بنهاية إبريل ٢٠٢٦.

- خطة التدريب الداخلي للعاملين بالقطاع.

احيطت اللجنة بموقف خطة التدريب الخاصة بقطاع التدقيق حيث تم التخطيط لعدد (٣٧) برنامج لعام ٢٠٢٦ تم الحصول منها على عدد (١١) برنامج تدريبي حتى نهاية إبريل ٢٠٢٦ مع المتابعة الربع سنوية لتنفيذ خطة التدريب مع قطاع الموارد البشرية بما يضمن التوزيع المتوازن على مدار العام ومنح كل مدقق ما لا يقل عن عدد (٤٠) ساعة تدريبية سنوياً وذلك وفقا لتوصيات (IIA).

محمود

- الهيكل التنظيمي للقطاع.

احيطت اللجنة بموقف اكتمال الهيكل التنظيمي لقطاع التدقيق الداخلي حيث جاري حالياً تعيين عدد (٧) مدققين لسد بعض الثغرات الكمية والنوعية التي تتطلب مهارات متخصصة.

- التدقيق المستمر (Continuous Auditing).

استعرضت اللجنة العرض المقدم من رئيس قطاع التدقيق بخصوص استحداث تطبيق مفهوم التدقيق المستمر (Continuous Auditing) والذي يعد من أحدث الممارسات لتطوير مهنة التدقيق الداخلي، وأشار إلى التخطيط للانتهاء من كامل التطبيق بنهاية عام ٢٠٢٧ شريطة كفاية الموارد البشرية المتخصصة حيث تم البدء خلال هذا العام بأعمال الخط الأمامي بالفروع بتحديد عدد من مخاطر العمليات ومن ثم العمل بالتنسيق مع قطاعي تكنولوجيا المعلومات والتحول الرقمي لاستحداث تقارير رقابية بدورية مراجعة مختلفة لتقييم المخاطر المرتبطة بالعمليات وتحليل أسبابها والعمل على منع تكرارها وأشار إلى ان المرحلة الثانية والثالثة من تنفيذ هذا المفهوم سوف تشمل محفظة التجزئة المصرفية وائتمان الشركات كما هو مخطط له بعام ٢٠٢٧.

☒ **نظرت اللجنة الموضوعات الخاصة بقطاع الالتزام والحوكمة، والمتمثلة فيما يلي:**

- ❖ تقرير نشاط قطاع الالتزام والحوكمة (يناير ٢٠٢٦ – مارس ٢٠٢٦).
- ❖ الموافقة على مقترح تعديل فقرة بالسياسة المجمعة لقطاع الالتزام والحوكمة.
- ❖ الموافقة على التقرير السنوي عن نشاط البنك في مجال مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب عن عام ٢٠٢٥ المقدم لوحدة غسل الأموال.

وقد جاءت أهم النقاط التي تم مناقشتها خلال الاجتماع ما يلي:

- توصية الأستاذ / عمرو طنطاوي الى ضرورة تضمين تقرير التدريب الخاص بمكافحة غسل الأموال لوظيفة نائب الرئيس التنفيذي.
- قيام رئيس قطاع الالتزام والحوكمة بإيضاح نسبة تحديث حسابات العملاء والإجراءات التي تم اتخاذها لزيادة دقة نسبة التحديث المشار إليها وفقا لدرجة المخاطر على ان تكون العملاء ذوي المخاطر المرتفعة محل تركيز الرئيسي في بداية هذا الاجراء.
- أوضح رئيس قطاع الالتزام والحوكمة ان البنك قد بدأ علاقة عمل جديدة مع شركة لاكي (Fintech) وان هذا النوع من الشركات يتطلب مراقبة خاصة فيما يخص مخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب.
- استفسر أعضاء اللجنة عن التأخير من جانب الإدارات ذات الصلة في تطبيق نظام (IPN) على الرغم من حصول مصرفنا على موافقة البنك المركزي منذ ديسمبر ٢٠٢٥ وقد أوضح رئيس قطاع الالتزام والحوكمة ان التأخيرات من هذا النوع تعود عادة الى إجراء المزيد من الاختبارات قبل الاطلاق وقد طالب السيد / رئيس اللجنة الحصول على رد رسمي من قطاع التحول الرقمي.
- تأكيد الأستاذ / عمرو عطا الله رئيس اللجنة على ضرورة قيام قطاع الالتزام والحوكمة وبخاصة إدارة الالتزام بمتابعة كافة تواريخ تنفيذ تعليمات البنك المركزي بما يشمل تعليمات إدارة امن المعلومات وإدارة الأمن.
- استفسر الأستاذ / عمرو عطا الله رئيس اللجنة عن المخاطر الواردة في تقرير النشاط والمتعلقة بالمنتجات والخدمات الجديدة وعن الإجراءات المتخذة للحد منها وقد أوضح رئيس قطاع الالتزام والحوكمة ان هذه المخاطر يتم إدارتها وفقا لإجراءات العمل ولجان البنك المختلفة وبخاصة اللجنة التنفيذية وان ميثاق عمل هذه اللجنة في طور الاعتماد من الإدارة التنفيذية.
- قام رئيس وحدة الجودة بقطاع الالتزام والحوكمة بعرض جهود البنك في مجال تحديث وتحسين جودة المعلومات المتاحة على النظام الأساسي (T24) وقد عرضا تفصيلياً لما تم اتخاذه من قرارات من قبل الإدارة التنفيذية بما يشمل:

١. إنشاء إدارة مختصة بذلك تتبع إدارة العمليات قوامها أكثر من ٢٠ موظف.
٢. قيام هذه الإدارة فور انشائها بحصر كافة أنواع البيانات غير المتاحة على النظام بغرض استكمالها.
٣. يتم تجهيز الوصف الوظيفي من قبل قطاع الموارد البشرية للموظفين بتلك الإدارة.
٤. تقوم هذه الإدارة باستيفاء كافة متطلبات قطاع الالتزام والحوكمة وقطاع المخاطر كل في مجاله (بما في ذلك متطلبات تقارير البنك المركزي مثل CCR وAML، Regulatory).

أشاد الأعضاء بمجهود الإدارة التنفيذية في هذا الشأن وطالبوا بمتابعة التطبيق وابلاغهم بشكل دوري بما تم في هذا الشأن.

محمود

- قامت رئيس وحدة حماية حقوق العملاء بتقديم عرض مستفيض خاص بنشاط الوحدة وقد طالب أعضاء اللجنة بضرورة بذل المزيد من الجهد فيما يتعلق برضاء العملاء وجودة الخدمة المقدمة وخاصة من خلال مركز الاتصال الهاتفي.
- أشار السيد رئيس قطاع الالتزام والحوكمة بأن وحدة الحوكمة قامت بتحليل كامل لكافة مواثيق عمل اللجان الإدارية وجاري حاليا تحديثها بما يتسق مع تعليمات البنك المركزي في هذا الشأن.

واتفق رأي اللجنة – في ختام مداولاتها – على الموافقة على التقرير السنوي عن نشاط البنك في مجال مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب عن عام ٢٠٢٥ المقدم لوحدة غسل الأموال ومقترح تعديل فقرة بالسياسة المجمعة لقطاع الالتزام والحوكمة وإحالتهما للعرض على مجلس الإدارة في اجتماعه القادم للاعتماد.

... ...

وتم عرض محضر اجتماع اللجنة على مجلس الإدارة في اجتماعه اللاحق وتم اعتماده.

محمود

محمود صبري
قطاع التدقيق الداخلي
(أمين سر اللجنة)

أ.عمرو محمود عطا الله
عضو مجلس الإدارة
(رئيس اللجنة)